مجلة التعاون الدولي | المجلد: 01/ العـدد:01 (2021)، ص 114-132

تأثيرات جائحة كورونا(كوفيد-19)على النسق الوظيفي للدولة في المغرب وتونس:

التداعيات و سبل المواجهة

The effects of the Corona pandemics(Covid-19)on the functioning of the state in Morocco and Tunisia : Implications and means of confrontation

يونس رحيمة[1]، كربوع خليف[2]

[1]جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، rahima.younes@univ-biskra.dz

[2]جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، karbokhlif@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/06/15 تاريخ القبول: 2021/07/20 تاريخ النشر: 2021/07/30

ملخص:

تسلط الدراسة الضوء على **تداعيات جائحة كورونا(كوفيد-19)**على النسق الوظيفي **للدولة** في كل من **المغرب** و**تونس** كاشفة اللثام عن أبرز التحديات الاجتماعية والصحية والاقتصادية التي فرضتها الجائحة،وبالموازاة مع ذلك ترصد الدراسة أهم السياسات الوقائية المتبعة من قبل السلطات المغربية والتونسية وبالشراكة مع باقي الفواعل الاجتماعية والاقتصادية لتخفيف وتحجيم تبعات الجائحة،وأخيرا العبر المستخلصة ومختلف **التدابير والبدائل المقترحة** للتخفيف من تبعات جائحة كورونا(كوفيد-19).

كلمات مفتاحية: جائحة كورونا(كوفيد-19)،المغرب وتونس،الدولة،التداعيات،البدائل المقترحة.

Abstract:

The study high lights **the implications** of **the Corona Covid-19 pandemic** for the functional structure of **the state** in each **Morocco** and **Tunisia**,reveal the most striking social,health and economic challenges they have posed by the pandemic.in parallel The study monitors the most important preventive policies adopted by the moroccan and tunisian authorities and in partnership with other social and economic actors to mitigate and minimize the consequences of the pandemic and finally,the lessons learned and the various measures and **alternatives proposed** to mitigate the consequences of the pandemic.

Keywords : CoronaCovid-19pandemic,Morocco,Tunisia,The tate,Implications Proposed alternatives.

المؤلف المرسل: يونس رحيمة ، **الإيميل**: politic.younes@gmail.com

مقدمة:

منذ إعلان منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا "كوفيد-19" جائحة عالمية،عملت مختلف الدول و الحكومات جاهدة نحو دعم موقع قوتها في مكافحة والتصدي لانتشار هذا الوباء الرهيب،الذي ما فتئ يفتك ببنيات الدول ويهدد أمنها واستقرارها الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي فأصبحت مكانة الدولة على المحك،فكان لازما عليها التسريع بإيجاد ميكانيزمات وسياسات وقائية تعمل على تخفيف وطأة الجائحة.

لم تكن دول المغرب العربي بمنىء عن هذه الهزة الارتدادية التي خلفها فيروس كورونا "كوفيد-19" ولازال لحد الآن يحصد الكثير من الخسائر البشرية والمادية،خاصة وأن الفيروس غير مرئي سريع الانتشار ما صعب الأمر أمام الحكومات والدول في إحكام سيطرتها بل أصبح هاجساً لها.

تأتي هذه الدراسة في وقت لا تزال فيه جائحة كورونا مستفحلة مثيرة معها مناخاً مطبوعا بالكثير من التخوفات والشكوك،وانعدام اليقين وهو ما يجعل الآفاق على المديين القريب والمتوسط أكثر ضبابية والأمر كذلك بالنسبة للمغرب وتونس حيث تأثر كلا البلدين كثيرا جراء هذه الجائحة وخلفت أثار سلبية وعلى جميع الأصعدة وجعل الدولة في كل من المغرب وتونس في حالة تأهب قصوى عبر فرض حالة الطوارئ وإنزال الجيش للشارع لفرض الالتزام بالتدابير المتخذة،في ظل هذه الأزمة التي أبانت عن العديد من مكامن الضعف والهشاشة في التسيير والتعامل مع هكذا أزمات ،بالإضافة إلى أن تصاعد جائحة كورونا أصبح يهدد أمن هذه الدول فحسب عالم الاجتماع الأمريكي دانييل بل Danial Bell"الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى،وأكبر من أن تتعامل بفعالية مع المشكلات الصغرى" انطلاقا من هذه المقولة يمكن صياغة إشكالية دراستنا.

الإشكالية:ما مدى تأثير جائحة كورونا"كوفيد-19" على النسق الوظيفي للدولة في المغرب وتونس؟وما درجة استجابة الدولة في المغرب وتونس لهكذا أزمة؟

الفرضيات:

- ✓ كلما كانت الدولة في المغرب وتونس تعاني الهشاشة والضعف البنيوي في مؤسساتها ،كلما أفضى ذلك لسوء التسيير و التعامل في مواجهة الأزمات .

- ✓ أعادت جائحة كورونا تسليط الضوء على دور الدولة في حماية مواطنيها وأهمية تعزيز الثقة بين المواطن والحكومة.
- ✓ نجاعة إجراءات الوقاية المقدمة من طرف الدولة،ترتبط بشكل أساسي بمدى فعالية وفاعلية الممارسة وتنزيلها على ارض الواقع.

أولا: تداعيات جائحة كورونا(كوفيد-19)على أداء الدولة في المغرب وتونس.

1. التأثيرات على السياسات العامة الاقتصادية .

***المغرب:**

خلفت الجائحة صدمة مزدوجة على الاقتصاد المغربي، إذ شملت العرض"**التوقف التام أو الجزئي للنشاطات الإنتاجية و الاستثمارية**"والطلب "**انخفاض نفقات الأسر الموجهة نحو الاستهلاك النهائي والطلب الخارجي من لدن أهم شركاء المملكة التجاريين**" وقد زاد من حدة هذه الصدمة تبعات الاندماج الكبير للاقتصاد المغربي في الاقتصاد العالمي الذي دخل في مرحلة الكساد يصعب التنبؤ بمساره،فنتيجة لتسارع انفتاح الاقتصاد المغربي على العالم واندماجه في قنوات التبادل الدولية ،ما جعله أكثر عرضة للمخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق الدولية،ومن نتائجه أن بدأ الاقتصاد المغربي في الانكماش على نحو ملحوظ و قد أجمعت مختلف التوقعات على أن الحجر قد يكلف الاقتصاد المغربي ما بين 4و7 نقاط من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالنسبة إلى سنة2020 وحسب البنك الدولي سيكون التراجع في حدود 4% [1] هذا ما يؤكد تضرر جميع القطاعات الاقتصادية والتي منها القطاع السياحي كأول قطاع متضرر بنسبة 69،9 % وهذا راجع لكون السياحة تعتمد بشكل كلي على التنقل نحو أماكن الترفيه كما أن السياحة المغربية مرتبطة أساسا بالدول الأوروبية هذه الأخيرة تعرف أرقاما مرتفعة في حالات الإصابة،ويأتي في المرتبة الثانية القطاع التجاري خاصة الأسواق الأسبوعية بالعالم القروي و التي تم منع انعقادها تجنباً لانتشار الوباء وتضررت محلات بيع الملابس ومواد التجميل وبيع قطع غيار وسائل النقل بالإضافة إلى القطاع الصناعي و الخدماتي و الفلاحي بنسب متفاوتة.[2]

***تونس:**

لم تشكل تونس استثناء بالنسبة للتأثيرات الاقتصادية لجائحة كورونا،على غرار كل الاقتصاديات العالمية التي دخلت مرحلة حرجة من الكساد لم يشهدها العالم منذ الأزمة المالية الاقتصادية لسنة2008 وعلى غرار المغرب شكل الارتباط الهيكلي للاقتصاد التونسي مع الاقتصاد العالمي لاسيما الأوروبي في إطار الشراكة عاملا رئيسيا في الصدمة الاقتصادية الناتجة عن الجائحة.

تشير دراسات المعهد الوطني للإحصاء في تونس إلى أن الاقتصاد الوطني عرف انكماشا بنسبة 11،9% خلال النصف الأول من عام 2020 ،مقارنة بنفس الفترة من العام الذي سبقه،حيث تشير الإحصائيات إلى وصول الانكماش إلى مستوى غير مسبوق بنسبة 21،6%مقارنة بعام 2019.[3]

ونتيجة لسياسة الإغلاق الشامل التي فرضتها الحكومة التونسية للحد من انتشار الفيروس على غرار العديد من الدول،حيث انخفض الناتج المحلي لتونس بمعدل 20،4% في النصف الثاني من عام 2020 كما بلغت تكلفة هذه الأزمة 1،76 مليار دولار في حين زادت الفجوة المالية في الموازنة العامة للبلاد ب:2،8 مليار دولار.

فمن التوقعات أن تصل نسبة النمو إلى 2،7% سجل الاقتصاد التونسي انكماشا بنسبة 7،3%خلال 2020 وهي نسبة لم يسجلها الاقتصاد التونسي في أوج ثورة الياسمين ابتدءا من 2011[4].

وزاد من تفاقم الأزمة القيود التي تم فرضها محليا أو عالميا للحد من انتشار الوباء على أهم القطاعات التي تمثل عصب الاقتصاد في تونس مثل السياحة والخدمات والمنتجات النفطية.

حيث تأثر قطاع السياحة الذي يمثل 10% من الناتج المحلي بشدة نتيجة لتلك السياسات،فحسب المعهد الوطني للإحصاء شهد قطاع الفنادق والمطاعم انكماشا بنسبة 77 %،بينما تراجع قطاع الخدمات بنسبة 50% والصناعة بنسبة 40%.[5]

ثانيا: التأثيرات على السياسات العامة الاجتماعية.

***المغرب:**

بالإضافة إلى أن الجائحة عمقت من التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي بين الفئات والطبقات الاجتماعية و الهشاشة والفقر،فقد كشفت دراسة أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط حول "**تأثير كورونا في الوضع الاقتصادي والاجتماعي و النفسي للأسر**" أن 34%من الأسر المغربية لم يعد لها أي مصدر للدخل

بسبب توقف أنشطتها خلال الحجر الصحي منها 44%من الأسر الفقيرة و 42%من الأسر تعيش في مساكن عشوائية،و وصل عدد المقاولات التي أوقفت نشاطها بشكل دائم أو بشكل مؤقت حوالي 142000 مقاولة أي ما نسبته 57%من مجموع المقاولات.[6]

كما وأثرت الجائحة على الروابط الاجتماعية بشكل واسع حيث أن فيروس كورونا أدى إلى تفكك الروابط الاجتماعية فالحجر الصحي ساهم في عزلة الفرد وبسببه تم إلغاء مجموعة من المناسبات الاجتماعية كحفلات الزواج والزيارات العائلية وحتى في حالة الوفاة تم إلغاء تقديم العزاء الجماعي وكذا إلغاء المواسم والتظاهرات الثقافية والدينية.

أما على مستوى الصحة النفسية تسببت الجائحة في ظهور مجموعة من الأمراض النفسية كالتوتر والقلق والوسواس القهري والاكتئاب،وهي أمراض سيكون لها عواقب وخيمة على الصحة العامة في مرحلة ما بعد الأزمة.[7] هذا وأشار وزير الاقتصاد و المالية وإصلاح الإدارة محمد بنشعبون**–خلال الجلسة الأسبوعية لمجلس المستشارين في 19 ماي 2020–** إلى أن الاقتصاد المغربي خسر نحو مليار درهم ما يناهز 104 ملايين دولار عن كل يوم حجر ما يعني أن تكلفة 80 يوما من الحجر بلغت 8،32 % مليارات دولار.[8]

بالإضافة إلى ظهور العديد من الانعكاسات الاجتماعية السلبية على المجتمع المغربي أبرزها:

*ارتفاع نسب الفقر و حدة البطالة وارتفاع المديونية لدى الأسر المغربية.

*تدني المستوى المعيشي وتأثر المستوى التعليمي للتلاميذ والطلبة .

*ارتفاع نسب الهشاشة وحدة العزلة خاصة العالم القروي.[9]

تتسم المنظومة الصحية الوطنية المغربية، بهيمنة الطب العلاجي على حساب الطب الوقائي،خلافا للتوصيات الدولية في هذا المجال، كما أنها تعاني من مشاكل بنيوية تتسبب في شعور كبير من عدم الرضا لدى المواطنات والمواطنين : * كصعوبة الولوج للعلاج *خدمات صحية دون الحاجيات و ما ينتظره المواطن* ارتفاع النفقات الصحية الواقعة على عاتق الأسر50.7%.

*النقص الحاد في الموارد البشرية المؤهلة يؤثر سلبا على جودة الخدمات الصحية.[10]

هذا وكانت تداعيات جائحة كورونا كبيرة مست مختلف القطاعات والمجالات دون استثناء من بينها قطاع التعليم بفروعه المختلفة تضرر هو الآخر من تبعات هذه الأزمة حيث شهد إغلاق تام للمدارس والجامعات وحظر التجمعات وحظر التجوال والتنقل وهو ما فرض ضرورة الانتقال من التعليم عن قرب إلى التعليم عن بعد وهذا الأخير أفرز عدة مشاكل صعبت من هذه المهمة.

***تونس:**

لم تكن تونس مستعدة كما يجب لهذه الجائحة نظرا للإمكانات المحدودة التي لم تسمح بمواجهة فعلية و حقيقية.

و على مستوى المجتمع لم تكن كل الفئات المستهدفة بنفس الهشاشة، و في هذا السياق يقول رمضان بن عمر الناطق باسم منتدى الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية بتونس " توجد فئات كانت منهكة بالأساس، و تعمقت أزمتها بسبب الفيروس ، بينما صمدت مجموعات أخرى أمام التداعيات ، إلا أن الشريحة الواسعة من المجتمع التونسي هي من عانت بشكل واضح."[11]

و يقدر المنتدى عدد المتضررين من الجائحة بنحو ثلاثة ملايين شخص.

و أظهرت دراسة للمعهد الوطني للإحصاء بالتعاون مع البنك الدولي لتقييم الأثر الاجتماعي و الاقتصادي للجائحة في تونس الأثر السلبي على الأسر التونسية من ناحية الدخل و الاستهلاك و بخاصة الفئات الأشد فقرا نتيجة فقدان الوظائف و زيادة أسعار المواد الاستهلاكية.

و بينت الدراسة أن غالبية الأسر التي تشكل 20% الأفقر في تونس لا يحصلون على أي دخل على الإطلاق. و كذا تأثر المشاريع الأسرية، فنحو الثلث لم تحصل على أي دخل بينما تراجع الدخل بالنسبة للثلث الثاني.[12]

و تنوعت الانعكاسات الاجتماعية السلبية للجائحة، و من أبرزها:

- ارتفاع نسبة الفقر حيث من المتوقع أن تصل نسبة الفقر حوالي 40 % في حين يتوقع ارتفاع معدل الفقر المالي إلى 19.2 % أي بزيادة 475000 فرد ووضعهم تحت مستوى الفقر

و زاد من تعميق أزمة الفقر إحالة العديد من العمال على البطالة الفنية نتيجة غلق العديد من المنشآت السياحية و الصناعية بعد فرض الحجر الشامل، ليرتفع معدل البطالة إلى 21.6 % مقارنة بـ 15% قبل الأزمة، أي ما يقارب 274500 عاطل جديد عن العمل العام 2020.[13]

- تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت تشمل عائلات بأكملها، حيث غادر خلال شهر جويلية 2020 حوالي 4000 شخص البلاد.
- اتساع رقعة الاحتجاجات الشعبية نتيجة تدني المستوى المعيشي من جهة و الاصطفاف السياسي و صراع الرئاسات الثلاث في تونس من جهة أخرى.
- تأثر قطاع التعليم جراء سياسة الإغلاق و ضعف الإمكانات التي تتيح التعلم عن بعد لدى اغلب الأسر التونسية.
- زيادة إلى انتشار عديد الظواهر السلبية مثل الاكتئاب و العزلة و الاضطرابات النفسية و ما ينجم عنها من تبعات تؤثر سلبا على المنظومة الصحية المنهكة أصلا.

***دور الدولة إلى جانب الفواعل الاجتماعية والاقتصادية في احتواء وتحجيم تداعيات جائحة كورونا في المغرب وتونس.**

أولا:السياسة الحمائية للدولة .

***المغرب:**

على غرار باقي الدول عمل المغرب منذ تسجيل أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا **كوفيد-19** في مارس 2020 ونظراً لسرعة التطورات التي حدثت على المستوى العالمي جراء انتشار الفيروس،اعتمد مجموعة من الإجراءات الاحترازية التدريجية منها:

إعلان حالة الطوارئ الصحية في 20مارس2020 حيث فرض حجر صحي شامل،وعياً من السلطات العمومية بمحدودية قدرات المنظومة الصحية الوطنية بالنظر لما يعتريها من أوجه قصور وتفادياً لخطر تجاوز عدد الحالات المتكفل بها للطاقة الاستيعابية للمنظومة الاستشفائية في حالة ارتفاع أعداد الحالات الخطيرة وفي هذا الإطار جرى اعتماد جملة من المقتضيات القانونية و التنظيمية.[14]

❖ توقيف حركة النقل بما فيها النقل الجوي والبحري لتجنب الحالات الوافدة.

❖ توقيف الدراسة بمختلف المستويات إلى تاريخ غير مسمى،وذلك يوم 16مارس 2020.

❖ إغلاق الفضاءات العمومية بما فيها المقاهي و الحمامات وقاعات السينما والمسارح...وذلك يوم 17مارس2020.

❖ إلزامية ارتداء الكمامة الواقية وذلك يوم 4أفريل 2020،حيث تم توفير هذه الكمامات بثمن رمزي.

تعقيم المرافق العمومية الضرورية(شوارع،مرافق تجارية،فضاءات عمومية..)[15]

❖ إحداث "**صندوق تدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا**"وقد خصصت له اعتمادات مالية بمبلغ 10مليارات درهم،يهدف إلى تحمل تكاليف تأهيل الآليات والوسائل الصحية وكذلك دعم الاقتصاد الوطني لمواجهة تداعيات هذه الجائحة من خلال التدابير التي تقترحها لجنة اليقظة الاقتصادية.[16]

❖ بموجبه سيتم صرف مساعدات لما يناهز 4ملايين و300ألف أسرة التي قُبلت ملفاتها والمتوفرة على بطاقة صالحة لنظام المساعدة الطبية "**راميد**" أو رب الأسرة المشتغل فيها بالقطاع غير المهيكل وغير المنظم بمبالغ تتراوح بين 800 و1200 درهماً للمدة الممتدة مابين 15مارس و30يونيو2020.[17]

❖ وعلى الصعيد النفسي وفرت الدولة المغربية خدمات الإنصات وتقديم الدعم تجاه المعاناة الناجمة عن العزل.

❖ على الصعيد العسكري من خلال تعبئة الوسائل البشرية والتقنية و اللوجيستية للقوات المسلحة الملكية في خدمة النظام الصحي والأمن القومي.

على الصعيد الدبلوماسي عبر التعاون مبكراً مع التمثيليات الدبلوماسية وكذا عبر تبادل الخبرة مع البلدان التي ظهرت فيها الجائحة مبكراً.[18]

❖ على صعيد السياسة النقدية والمالية سارع البنك المركزي "بنك المغرب" إلى اعتماد حزمة من التدابير الجديدة لدعم الاقتصاد القومي والنظام البنكي أهمها:

✓ تخفيض معدل الفائدة المرجعي على مرحلتين(من 2،25 إلى 2% ثم إلى 1،5%).

ضخ سيولة أكبر في السوق النقدية ،ولتحديد الأولويات وتوجيه الإنفاق العام،قامت الحكومة بإعداد قانون مالية تعديلي يكون بمنزلة خريطة طريق على المدى القصير.[19]

❖ وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها المغرب نتيجة لجائحة كورونا ومن أجل تمكين المرافق العمومية من الاستمرارية في تقديم خدماتها للمرتفقين مع الحفاظ على صحة الموظفين أو الوافدين عليها وتفاديا لانتشار هذا الوباء فقد تقرر بناءا على منشوري وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة رقم 2020/1الصادر في 16 مارس والمنشور رقم 2020/2 الصادر في الفاتح من افريل 2020 الرامي إلى إعادة تنظيم العمل بإدارات الدولة من خلال تطوير وتنويع الوسائل الحديثة(الشبكة العنكبوتية) المتاحة للعمل عن بعد بما يضمن استمرارية العمل بالمرافق العمومية مع ضمان سلامة الموظفين والمرتفقين.[20]

انطلاقا من هذه الإجراءات الاحترازية من قبل الدولة المغربية وحسب **ستيفن والت Stevan walt** فإن الفيروس سيساهم في تقوية مفهوم الدولة **State concept** وفي تعزيز القومية وتثبيت قبضة الحكومات التي فرضت إجراءات استثنائية للسيطرة على الفيروس،حيث لن تتخلى هذه الحكومات بسهولة عن سلطاتها الجديدة بعد انقضاء الأزمة.[21]

***تونس:**

لم نكن تونس غلى غرار العديد من الدول و حتى المتطورة منها، على استعداد لمواجهة الوباء لا سيما في ظل الانتشار السريع و الشامل للفيروس على المستوى العالمي.

و على غرار المغرب و باقي الدول حشدت تونس مواردها لمواجهة تداعيات وباء كوفيد 19 على قطاع الصحة و الاقتصاد و مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير الاحترازية و الوقائية و كذا العلاجية،للحد من انتشار الفيروس و حماية المواطنين خصوصا الفئات الهشة من المجتمع.

فمنذ بروز الموجة الأولى من الجائحة ما بين مارس و سبتمبر 2020 استجابت الحكومة التونسية بسرعة عبر اللجوء إلى مجموعة من الإجراءات أبرزها:

❖ تمديد العمل بإجراءات حالة الطوارئ المعلنة منذ 2015، حيث مدد الرئيس التونسي حالة الطوارئ بتاريخ 29ماي2020 لمدة ستة أشهر، لدعم جهود الحكومة في التصدي للوباء.[22]

❖ منذ 02مارس 2020 تاريخ تسجيل أول إصابة مؤكدة بفيروس كورونا (كوفيد19)، تم إقرار حظر التجول من الساعة السادسة مساء إلى الساعة السادسة صباحا، و إغلاق الرحلات الجوية مع ايطاليا التي تعرف تفشيا كبيرا للفيروس و كذلك الصين، و تعطيل المدارس و المعاهد و الجامعات.[23]

❖ إنشاء الهيئة الوطنية لمجابهة فيروس كورونا بتاريخ 25 مارس 2020، لحصر الإجراءات المعنية بالجائحة و توحيدها.[24]

❖ فرض إجراءات التباعد الاجتماعي، من خلال فرض سلسة من الإجراءات الاستباقية، حيث ألغيت كل الفعاليات الثقافية و الرياضية و أغلقت دور السينما و المطاعم و المقاهي و النوادي الليلية، كما تم إغلاق المساجد و تعطيل إقامة الصلاة فيها.

❖ تعديل مواقيت العمل لموظفي القطاع العمومي من اجل تفادي الازدحام في وسائل النقل و أماكن العمل،و ذلك من خلال اعتماد نظام الحصة الواحدة بموجب الأمر الحكومي عدد 153 المؤرخ في 17مارس 2020، المتعلق بأحكام استثنائية لعمل أعوان الدولة و الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية.[25]

❖ إقرار خطة حكومية لدعم المؤسسات الاقتصادية خاصة الصغيرة و المتوسطة والعمال المتضررين من تداعيات الجائحة، و أصحاب المهن الحرة، من أجل التخفيف من حدة آثار الجائحة، حيث تخصيص مبلغ 500 مليون دينار لتمكين المؤسسات المتضررة من الحصول على قروض جديدة.[26]

❖ البحث عن مصادر تمويل بديلة نتيجة حالة الركود الاقتصادي في إطار عملية طارئة لدعم سياسات التنمية والصمود والتعافي ، ففي أفريل 2020، قدّم صندوق النقد الدولي، بموجب أداة التمويل السريع الخاصة به، قرضاً طارئاً إلى تونس قدره 745 مليون دولار أميركي وفي شهر جويلية وافق البنك الدولي على دعم الموازنة التونسية بمبلغ 175 مليون دولار ، لمساعدة السلطات على التعامل مع أثار الجائحة.[27]

❖ توزيع مساعدة نقدية مباشرة بقيمة 200 دينار لفائدة 623 ألف عائلة محدودة الدخل ، و مساعدة بقيمة 180 دينار لفائدة 260 ألف عائلة معوزة في إطار سياسة الحكومة لدعم الفئات الهشة.

❖ و على الصعيد العسكري دخلت القوات المسلحة التونسية في حالة من التأهب القصوى، لدعم جهود الحكومة في احتواء الأزمة و المساعدة في تطبيق الإجراءات الاحترازية المتخذة.

ثانيا:الانخراط التضامني لمنظمات المجتمع المدني.

***المغرب:**

حشدت منظمات المجتمع المدني طاقاتها من أجل تقديم المساعدة للأشخاص المسنين ومكافحة العنف المنزلي تجاه النساء و الأطفال ومواكبة الطلبة الذين واجهوا صعوبات في متابعة الدروس عن بعد،وتقديم حماية اجتماعية للفئات الهشة من الأشخاص ذوي المستوى الدراسي الابتدائي،الثانوي أو غيره هذه المجموعات المتطوعة عديدة ونجد من بينها مبادرة"**بسي،فون**"التي باشرتها مجموعة من مهنيي علم النفس الاجتماعي والمبادرة التي أطلقتها مؤسسة السلام للتنمية.(28)

كما واتخذ الانخراط التضامني لفعاليات المجتمع المدني عدة أشكال منها:

- التوعية والتحسيس بخطورة الفيروس عن طريق(تنظيم اللقاءات،الندوات الافتراضية،حملات تحسيسية ميدانية،المساهمة المتميزة للتعليم عن بعد لفئات عريضة).
- التنسيق والدعم في مجال العمل الخيري(توزيع المواد الغذائية"**القفة**"،توزيع الأدوية،توزيع الأضاحي والكمامات والمعقمات).
- المساهمة في عمليات التعقيم(الأحياء،المؤسسات التعليمية،الأسواق).
- إيواء الفئات المشردة.
- تنظيم حملات التبرع بالدم.
- العمل إلى جانب الأطقم الطبية في المستشفيات المعدة لاستقبال المصابين وفق الإجراءات الاحترازية الضرورية.
- تجند مراكز الإنصات للدعم النفسي لمواجهة التخوف من جائحة كورونا.

لكن رغم كل هذا واجهة منظمات المجتمع المدني إكراهات في سياق قيامه بمبادرته،أهمها:

*صعوبة حصول بعض الجمعيات على رخص التنقل للمساهمة في تحجيم تداعيات جائحة كورونا.

*ضعف الإمكانيات البشرية والمادية لجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

*عدم التوفر على معطيات اجتماعية حول الساكنة ما صعب من تقديم خدمات ناجعة.

*عدم التنسيق بين الجمعيات وغياب برامج جمعوية موحدة.[29]

فحسب الكاتب الفرنسي جاك آتالي:**"أدت الأوبئة الكبيرة في العالم إلى تغييرات أساسية في التنظيمات السياسية للأمم،وفي الثقافات التي تكمن وراء هذه الأنظمة"**.[30]

وانطلاقا من مبادرات المجتمع المدني المغربي يتضح لنا أن جائحة كورونا قد أحدثت أثرا لا يمكن إنكاره وهو تزايد الاهتمام بالتعاون والتضامن الاجتماعي والوعي الجمعي والشعبي الذي مثل المصل الوقائي الحقيقي ضد جائحة كورونا.

***تونس:**

بالإضافة للوظائف التي يضطلع بها المجتمع المدني مثل وظيفة تجميع المصالح و التنشئة الاجتماعية و السياسية و زيادة الثروة و تحسين الأوضاع و ملا الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها و غيرها من الوظائف، تبرز في الوضع الراهن و التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد 19 ، ثلاث ادوار أساسية:

- **دور تحسيسي توعوي:** من خلال حشد الطاقات و ضخها في أعمال تطوعية على الصعيد الوطني من خلال فاعلين محليين مؤطرين في مختلف الجمعيات و التنسيق والإشراف مع السلطات .
- **دور الدعم(المادي و البشري):** من خلال تدعيم مؤسسات الدولة بالمورد البشري المؤهل و الكافي في الميادين المختلفة، و كذلك من خلال المساهمة في جمع التبرعات و التعاون مع الدولة و القطاع الخاص في توفير التمويل.[31]
- **دور رقابي:** مراقبة أداء المؤسسات الحكومية و سلوكات الأفراد و بخاصة التجار على المستوى المحلي و الوطني ، من خلال متطوعين من مختلف منظمات المجتمع المدني ،يسجلون الاختلالات و التجاوزات و يبلغون عنها.

و في هذا الصدد حشدت منظمات المجتمع المدني في تونس كل طاقاتها و إمكاناتها من اجل تقديم المساعدة لمؤسسات الدولة من جهة و الفئات الهشة من جهة أخرى ، و يعتبر المجتمع المدني في تونس

فاعلا رئيسا في البلاد تتجاوز أدواره في كثير من الأحيان العديد من المؤسسات الحكومية، فمنظمات مثل الاتحاد العام التونسي للشغل مثلا ساهمت بشكل كبير في جهود مكافحة الوباء.

و اتخذ انخراط منظمات المجتمع المدني في تونس في جهود مكافحة جائحة كوفيد19 عدة أشكال منها:

- ❖ تنظيم العديد من الفعاليات للتعريف بالفيروس و توعية المواطنين حول خطورته و سبل الوقاية منه كالندوات الافتراضية و اللقاءات الجوارية و عن طريق مختلف الوسائط الاجتماعية كالفيسبوك...
- ❖ الانخراط بفعالية في حملات التعقيم لمختلف المرافق العمومية و الأحياء و الأسواق .
- ❖ التنسيق مع الأجهزة الحكومية و القطاع الخاص في دعم الفئات الهشة من خلال جمع التبرعات و إيواء المشردين...
- ❖ تسخير المتطوعين المدربين لمساعدة الأطقم الطبية في المستشفيات و العيادات الخاصة لاستقبال المصابين و تطبيق الإجراءات الاحترازية المتبعة.
- ❖ دور الوسيط بين رجال الأعمال و الأجهزة الحكومية لاسيما التابعة لوزارة الصحة في تقديم الهبات و التبرعات خاصة أجهزة التنفس الصناعي و أدوات التعقيم و حتى سيارات الإسعاف.
- ❖ مرافقة مراكز الإنصات و الدعم النفسي عن طريق فاعلين جمعويين مختصين لمواجهة حالة الخوف و الإرباك التي صاحبت بداية انتشار الوباء.

ثالثاً:دور القطاع الخاص في تقديم الدعم والمساندة.

***المغرب:**

انخرط الفاعل الاقتصادي ممثلاً في القطاع الخاص المغربي في تقديم المساعدة والتي اتخذت عدة أشكال،فقد قامت مقاولات قطاعية وأخرى خاصة بتهيئة مرافق استشفائية ومراكز للاستشارة الطبية والنفسية،كما تطوعت وحدات فندقية ومطاعم لتوفير غرف استقبال وتوفير خدمات شاملة لمرضى في مرحلة النقاهة ولمهنيي الصحة،اكتسى التطوع عدة عمليات:

-تشكيل شبكة من الممونين المتبرعين بالمواد الغذائية.

–تعبئة طلبة المدارس المتخصصة في الفندقة والمطعمة ومتعهدي الحفلات والإنتاج الفني.

–انخراط باحثون جامعيون مغاربة في مصاحبة المجهود الذي تتولاه خلية إدارة الأزمات بتقديم تحليلاتهم البحثية المتعلقة بمعالجة المعطيات الخاصة بالجائحة.[32]

فعلا يعود الفضل لجائحة كورونا في تسليط الضوء على دور الدولة في حماية مواطنيها وفي أهمية تعزيز وإعادة تجديد الثقة بين المواطن وحكومته من جهة،وفي نجاعة تشارك المهام والأدوار بين الفواعل المجتمعية و الاقتصادية كمحاولة منها لتخفيف وطأة تداعيات الجائحة في كل من المغرب وتونس.

***تونس:**

على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التونسية لدعم المؤسسات المتعثرة في القطاع الخاص من خلال عدة إجراءات مثل تسهيل الحصول على قروض جديدة ، إلا أن أداءها في إطار جهود مكافحة جائحة كوفيد19 لم يكن في المستوى المطلوب ، حيث ساهم قرار إحالة العديد من المواطنين العاملين في القطاع الخاص على البطالة الفنية نتيجة لقرار الحجر الصحي و غلق الكثير من المنشآت الفندقية و المطاعم و المقاهي في تفاقم الأزمة.

و رغم ذلك انخرط الفاعل الاقتصادي التونسي ممثلا في القطاع الخاص في جهود مكافحة الجائحة، حيث اتخذت المبادرات و المساعدات عدة أشكال أبرزها:

- ❖ التبرع بالمواد الغذائية لفائدة الفئات الهشة .
- ❖ تسخير المركبات السياحية و الفندقية لإيواء الوافدين من الخارج فترة العزل الصحي الإجباري بداية الأزمة.
- ❖ دعم القطاع الصحي العمومي بالمواد الصيدلانية و أجهزة التنفس و سيارات الإسعاف.
- ❖ دعم المصحات الخاصة لجهود الدولة لسد النقص في النظام الصحي العمومي الذي يوشك على الانهيار، من خلال توجيه المرضى للقطاع الخاص على أن تتولى الدولة التكفل بذلك.

*** الدروس المستفادة وبدائل عملية ومقترحات استشرافية**

أولاً الدروس المستخلصة جراء جائحة كورونا:أعطت الجائحة دوراً جديداً للدولة في المجال العام،وفي نفس الوقت سلطت الضوء على مواطن ضعف النموذج النيوليبرالي الذي يشدد في كل مرة على إبقاء تدخل الدولة في أدنى مستوياته،ويقوم على غلبة منطق الأسواق وتقليص النفقات الاجتماعية إلى الحدود الدنيا بما في ذلك القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.(33)

وعلى العكس من ذلك جاءت جائحة كورونا "كوفيد-19" لتؤكد وتعزز من دور الدولة الراعية على المستوى الاجتماعي ويكون المواطن في صلب اهتماماتها من جهة،ومن جهة أخرى عرَّتْ الجائحة مكامن ضعف وهشاشة البناء المؤسسي بكل من المغرب وتونس،وهو ما انعكس بدوره على عدم فاعلية السياسات والإجراءات المتخذة.

- أبرزت الجائحة واقع وحجم غياب اليقين في التخطيط والسياسات والتوجهات.
- أظهرت الجائحة وهم التقسيمات و التراتُبيات الحضارية الحاصلة في العالم اليوم والتي تحولت بفعل الواقع إلى مسلمات السرديات،تقدس التقنية والغزو بكل أنواعه ولا تؤمن بالتنوع الحضاري والخصوصيات الهوياتية والثقافية.
- كانت الجائحة بمثابة المحلل الحقيقي وضوء كاشف لنتائج النماذج التنموية المستوردة والمعتمدة في كل من المغرب وتونس،وعرَّت عن واقع فشل السياسات العمومية في شقها الاجتماعي والتنموي.
- من جهة أخرى أكدت الجائحة أهمية التضامن الاجتماعي و الوعي الجمعي والشعبي الذي مثل المصل الوقائي الحقيقي في غياب الرعاية الاجتماعية والصحية وعجز المنتظم الدولي ومنظمة الصحة العالمية عن إيجاد الحلول.

كشفت الجائحة عن غياب الإرادة الوطنية الرسمية في الحلول الجماعية والمجتمعية ،بالمقابل ظهرت نوايا الأنظمة السياسية في إحكام القبضة الأمنية على الشعوب بذريعة الحزم وتحت يافطة حالة الطوارئ.(34)

ثانياً:البدائل العملية والمقترحات الاستشرافية:فرضت طبيعة الوضع الوبائي حتمية إيجاد حلول استشرافية واقتراح بدائل أكثر عملية وفعالية،لبناء تصور جديد للسياسات الاجتماعية ومراجعة جذرية للأولويات الإنسانية ضمن مختلف مشاريع ومخططات التقدم الإنساني،فجاءت على النحو التالي:

- إعادة النظر في السياسات العامة الاجتماعية،وجعل الدور الاجتماعي للدولة في المجال الصحي أولوية وطنية ومسؤولية مشتركة بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من فواعل اجتماعية كمنظمات المجتمع المدني وفواعل اقتصادية كالقطاع الخاص في إطار نموذج جديد للشراكة الوطنية يقوم على ربط مبدأ المسؤولية بالمحاسبة .

- إعادة ترتيب الأولويات في مجال النفقات العمومية ونفقات الأسر وبرامج الدعم والتعاون والمساعدة الدولية المقدمة في المجال الصحي،بما يكفل النفقات الصحية وحكامة الأنظمة الصحية وتحقيق فعاليتها في مجالي الوقاية والعلاج أسبقية إستراتيجية في مختلف البرامج والسياسات العمومية.

- اعتبار التدبير الرقمي الآمن منطلقا أساسيا في تيسير التواصل و العمل عن بعد،وفي انجاز الأنشطة غير المادية وفي تقديم لاسيما في القطاعات ذات الأولوية كالصحة والتعليم والتكوين.

- وضع برامج تربوية وتعليمية متخصصة في السلامة الصحية والتوعية الوقائية بالأمراض و الأوبئة تندرج في مختلف التخصصات العلمية،وتكتسي طابع ملزما باعتبارها مشروعا للتنمية الصحية الذاتي.

تطوير منظومة للشراكة الوطنية مع كافة الفاعلين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتربوية والثقافية والدينية والرياضية والبيئية،بهدف تنمية الشعور المشترك والسلوك المدني المسؤول والقائم على الثقة في المؤسسات.[35]

الخاتمة:

في آخر مقالتنا هذه نستنتج أن جائحة كورونا (كوفيد–19) قد أحدثت انعكاسات عميقة وكبيرة أثرت بشكل بالغ على الأداء الوظيفي للدولة في كل من المغرب وتونس،ومازلت لحد الآن تلقي بتداعياتها على مختلف القطاعات وهو الأمر الذي استدعى ضرورة تدخل الدولة بسياسات حمائية هدفها الحفاظ على المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومحاولة تحجيم تأثيراتها إلى أدنى مستوى،حيث كان هذا سببا كافيا لاستعادة الدولة لمكانتها وتقويتها مما سيعزز من القومية بتطلع المواطنين إلى الحكومات الوطنية لحمايتهم،وهو ما عبر عنه **ريتشارد هاس** "أن الفيروس التاجي(كوفيد–19) سيدفع معظم الحكومات للتركيز على ما يحدث داخل حدودها،بدلا مما يحدث أبعد منها مع تحركات أكبر نحو الاكتفاء الذاتي الانتقائي ومن ثم صرف نظرها عن المشكلات الإقليمية أو العالمية،وحصر حاجتها في تكريس الموارد

لإعادة البناء في الداخل والتعامل مع العواقب الاقتصادية للازمة"،حيث لابد من إعادة التفكير في عقد اجتماعي جديد يعزز من مفهوم المواطنة والحكامة الرشيدة ويؤسس بدوره إلى الاستثمار في الإنسان بكل أبعاده .

كما أن ضعف وهشاشة البناء المؤسسي لكل من المغرب وتونس بالإضافة إلى التأخر الذي شهداه في اتخاذ إجراءات استباقية للحد من تداعيات الجائحة كان عاملا مساعدا وبشكل كبير في تسريع وتيرة انتشار الوباء حيث شهدت الشهور الأولى ارتفاع رهيب في عدد الإصابات في كلا البلدين،لكن مع تدخل الدولة الصارم واتخاذ إجراءات احترازية فاعلة أسهمت وبشكل كبير في انخفاض عدد الإصابات وتراجعها،لكن هذا يبقى مرهون بمدى وعي المواطنين من جهة وامتثالهم لمختلف الإجراءات المعمول بها في دولهم ولابد على الدول أن تعزز آليات الرصد والإنذار المبكر للازمات وتفعيل أدوات تحليل المخاطر واستراتيجيات الطوارئ و الاستجابة بدوره سيساهم بشكل فعال في إدارة أي أزمة وبشكل عقلاني ورشيد وبهذا سيقلل من الخسائر الناجمة عنها.

5 التهميش:

(1) المرشد وابراهيم المنصوري ابراهيم، ''التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا المستجد كوفيد -19في المغرب،'' *مجلة حكامة*، سبتمبر (2020)، ص 160.

(2)الهام كريم وزهير النامي، ''وباء كورونا وانعكاساته الاقتصادية و الاجتماعية بالمغرب:دراسة ميدانية،'' *مجلة التمكين الاجتماعي*، جوان، (2020)، ص 157.

(3) المعهد الوطني للاحصاء،شوهد في /08 /2020/07،أنظر:

http://www.skynewsarabia.com/business/139426

(4) عائشة يحياوي، ''تأثيرات جائحة كورونا على نمو اقتصاد تونس،''شوهد في 2020 /07/20،أنظر:

http://www.aa.com.tr/ar/%d8a7%

(5) حمادي معمري، ''كورونا يعمق الازمة الاقتصادية و الاجتماعية في تونس،''شوهد في 06/10/ ،أنظر:
https://www.independentarabia.com/node/176051

(6) عياد آبلال،" *الرابط الاجتماعي والتحولات الاجتماعية في المغرب على ضوء جائحة كورونا مقاربة سوسيولوجية" ،ضمن المؤلف الجماعي بعموان: جائحة كورونا كوفيد –19 وآثارها الاجتماعية والتربوية والنفسية،(المغرب:* منشورات مركز تكامل للابحاث والدراسات، 2020)، ص 29.

(7) الهام كريم وزهير النامي، *مرجع سابق،*ص160

(8) ابراهيم المرشد و ابراهيم المنصوري،*مرجع سابق،ص 160 .*

(9)الهام كريم و زهير النامي،*مرجع سابق،ص. ص 162.163*

(10) تقرير دراسة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،''الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا (كوفيد–19) والسبل الممكنة لتجاوزها،'' 2020، ص ص 52.51.

(11) حمادي معمري،مرجع سابق.

(12) موليني عدنان لسعود فاسكو، ''كيف يؤثر فيروس كورونا على الفقراء في تونس،''شوهد في11/08/ 2020،أنظر:
https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/howcoronavirus-affects-poor-tunisia-first-findings

(13) دراسة عن وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي،*شوهد في 2020/10/05*
2020،أنظر:http://www.midici.gov.tn/,impact- économique- de- la- pandémie -du- économie-tunisienne- pour- l'année2020'covid -19- sur- l

(14) تقرير دراسة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،مرجع سابق،ص 09.

(15)الهام كريم وزهير النامي، *مرجع سابق،ص ص 163.164*

(16) *المرجع نفسه،ص 163 .*

(17) هشام عطوش، *الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا المستجد وإعادة التموقع الاقتصادي بالمغرب ،ضمن المؤلف الجماعي بعنوان:جائحة كورونا والمجتمع المغربي فعالية التدخلات وسؤال المآلات،(المغرب:*المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، 2020)،ص 09.

(18) عبد الحق باسو وآخرون، ''استراتيجية المغرب في مواجهة كوفيد-19،'' *مجلة الأوراق السياسية،مركز دراسات من أجل الجنوب* افريل, (2020)،ص 05

(19)إبراهيم المرشد وإبراهيم المنصوري،مرجع سابق، ص 160.

(20) محمد فرحان، ''المغرب في مواجهة كورونا:قراءة في استراتيجية الوقاية والمواجهة،'' *مجلة منازعات الأعمال*، ماي (2020)، ص ص 154.153.

(21) نافذ أبو حسنة، ''كورونا والنظام الدولي،'' *مجلة المستقبل العربي*، (2020)، ص 154.

(22)ياسمينة أبو الزهور و نجلاء بن ميمون، ''السياسات بشأن فيروس كورونا المستجد والاستجابات المؤسساتية له في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا،'' مركز بروكنر الدوحة، 2020،ص 01.

(23) محمد العجاتي وآخرون، *أزمة فيروس كورونا:هل يحقق نمط السياسات السائد الحماية للجميع؟مصر لبنان تونس دراسة مقارنة*، بيروت: منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية، 2020،ص 07.

(24) اقبال بن موسى، *فيروس كورونا وتداعياته على النساء:ادارة الأزمة في كل من مصر وتونس ولبنان*،مؤسسة فريديريش ايبرت، 2020،ص 27.

(25) المرجع نفسه،ص 26.

(26) عبد القادر بن مسعود، ''هل سينقذ التونسيون اقتصادهم من تأثيرات كورونا،'' شوهد في 2020/09/10،أنظر:https://www.sasapost.com/arab-maghreb-countries and/corona

(27) وسام هاني،''تونس:التقييم المحين لتأثير جائحة كورونا على القطاع الاستخراجي وحوكمة الموارد،'' شوهد في 2020/09/05،أنظر: https://resourcegovernance.org/analysis-tools/publications/tunisia-updated-assessment-impact-pandemic-extractive-ar

(28) عبد الحق باسو وآخرون،مرجع سابق،ص 05.

(29) ـــــ،''المبادرات المجتمعية لمواجهة جائحة كورونا:الرهانات و التحديات،''شوهد في 01/15/ 2020،أنظر:

www.villedes sale.ma

(30) نافذ أبو حسنة،مرجع سابق،ص 145.

(31) مبروك ساحلي، ''دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة جائحة كورونا(كوفيد–19)،'' *مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية*، (2020)، ص 140.

(32) عبد الحق باسو،وآخرون مرجع سابق،ص 07.

(33) تقرير دراسة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،مرجع سابق،ص 15.

(34) ميلود الرحالي، *من الجائحة الى التنمية:نماذج عربية وافريقية في صعوبات التجاوز وفرص الاقلاع*،(المغرب: المركز المغربي للابحاث وتحليل السياسات، 2020)، ص. ص 122.121.

(35) عبد الاله فونتير بن ابراهيم و بشرى البداوي، *الدروس المستفادة من جائحة كورونا(كوفيد–19)بدائل عملية من أجل مجتمع آمن،ضمن المؤلف الجماعي بعنوان:المعرفة والابتكار والخبرة في مواجهة وباء كوفيد–19 نحو خروج سريع من الأزمة:تحليل التداعيات واقتراح الحلول*، جامعة محمد الخامس الرباط، 2020، ص 22.